أشاد بجهود الجامعة في حل أزمة سوريا وبالمبادرة الخليجية تجاه اليمن

الاجتماع الخليجي التركي يدعم وثيقة الدوحة لسلام دارفور

الأمير سعود الفيصل ووزير الخارجية التركي أحمد أوغلو يرأسان الاجتماع الخليجي التركي

إسطنبول - قنا :أكد الاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا الذي عقد في مدينة إسطنبول، تأييدهم وترحيبهم لتوقيع»وثيقة سلام الدوحة» حول السلام في إقليم دارفور السوداني. وناشد الاجتماع،في بيان ختامي صدر أمس، الحركات المسلحة في دارفور الانضمام إلى عملية السلام دونما إبطاء لوضع حد لهذا النزاع.كما رحب البيان بنتائج المنتدى الرابع للتحالف الذي عقد في دولة قطر، في ديسمبر 2011 . وترأس وفد مجلس التعاون في الاجتماع سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وترأس من الجانب التركي وزير الخارجية السيد أحمد داوود أوغلو ، بمشاركة أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون، ومعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني،الأمين العام لمجلس التعاون. ورحب البيان بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية بالانتقال بمجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، لما لذلك من أثر إيجابي على شعوب المنطقة وتعزيز علاقات المجلس بجيرانه . وفي الشأن السوري، أعرب الوزراء عن أسفهم البالغ إزاء العنف المتواصل وارتفاع عدد الضحايا من المدنيين،مؤكدين الحاجة إلى تركيز الجهود الدولية للوقف الفوري لإراقة الدماء في سوريا والتمهيد لبدء عملية الانتقال السياسي بما يلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري.كما أشاد الوزراء بالجهود الحثيثة لجامعة الدول العربية الرامية إلى إنهاء الأزمة في سوريا.. معربين عن تأييدهم القوي للتنفيذ التام ودونما تأخير لمبادرة جامعة الدول العربية من قبل الحكومة السورية وللقرارات الأخرى التي أقرتها الجامعة العربية بشأن الوضع في سوريا، بما في ذلك خريطة طريق للانتقال السياسي في سوريا، التي تعكس إرادة الشعب السوري. كما أعرب الوزراء عن خيبة الأمل لعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ مبادرة الجامعة العربية بسبب الموقف المتصلب للحكومة السورية، مناشدين الإدارة السورية تنفيذ كامل التزاماتها وتعهداتها بموجب مبادرة السلام العربية دونما إبطاء.كما دعا الوزراء الحكومة السورية للتعاون الفعلي مع جامعة الدول العربية في تنفيذ الخطوات التي تضمنتها خريطة الطريق التي اقترحتها جامعة الدول العربية. كما أعرب وزراء دول مجلس التعاون عن تقديرهم لتركيا لتوفيرها حماية مؤقتة على أرضها للمواطنين السوريين الذين فروا إليها طلباً للجوء. ورحب البيان بإعلان تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين معربين عن أملهم في أن تسهم نتائج وتوصيات التقرير في جهود المصالحة الوطنية التي تضم كافة أطياف المجتمع البحريني. وأعرب الوزراء عن دعمهم القوي لمواصلة عملية الإصلاح التي دشنها الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين ، وعلى وجه الخصوص مبادرة عاهل البحرين بإجراء تعديلات جوهرية على الدستور، لأجل تعزيز العملية الديمقراطية ووضع أسس راسخة لحكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية الثقافية. وأشاد الوزراء بتوقيع الفرقاء في اليمن على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض، ورحبوا بكل الإجراءات التي تمت تنفيذاً للمبادرة وآليتها التنفيذية، وعلى وجه الخصوص تشكيل حكومة الوفاق الوطنية، داعين الأطراف كافة إلى تنفيذ التزاماتهم بصورة كاملة طبقاً للمبادرة بما يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره. كما رحب الوزراء بتشكيل الحكومة الانتقالية في ليبيا، مؤكدين سيادة واستقلال ليبيا ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية. كما رحبوا بالخطوات الإيجابية التي تحققت في تونس، والتي تمثلت في إنجاز انتخابات الجمعية التأسيسية وانتخاب رئيس مؤقت ورئيس للوزراء. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لإنجاز انتخابات مجلس الشعب في مصر ، مؤكدين التزامهم بالوقوف إلى جانب مصر لإتمام العملية الانتقالية بنجاح. وفي الشأن العراقي، أكد البيان الالتزام بسيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وأهمية أن يضطلع العراق بمسؤولياته لتعزيز وحدته واستقراره وازدهاره، ولتفعيل دوره في بناء جسور الثقة مع الدول المجاورة على أسس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وأدان الاجتماع استمرار إسرائيل في بناء المستعمرات. مؤكدًا أن استئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يقتضي وقفاً تاماً لبناء المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتزام إسرائيل بصورة جادة باحترام معايير الوضع النهائي الحالية، خاصة على حدود 1967. كما أعرب البيان عن الدعم التام لطلب فلسطين الذي قدمه الرئيس محمود عباس إلى مجلس الأمن للاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل السيادة في منظمة الأمم المتحدة على أساس حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خاصة قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم181 بتاريخ نوفمبر 1947.وأدان البيان استمرار عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه تركيا حسب القانون الدولي، فيما يتعلق بهجومها الوحشي في عرض البحر على قافلة المساعدات الإنسانية الدولية المتجهة إلى غزة في 31 مايو 2010، والذي نتج عنه وفاة 9 مدنيين وجرح العديد منهم. وشدد الاجتماع على أن العلاقات بين دول المنطقة يجب أن تكون مبنية على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل الخلافات بالوسائل السلمية والاحترام لسيادة الدول، واستقلالها، وسلامة أراضيها، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها. وأكد الوزراء أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة،وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود 1967، ودعوا المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وفي الشأن الاقتصادي، أقر الوزراء توصيات الاجتماع الثاني للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي الذي عقد في أنقرة في 29 يونيو 2011، حيث قامت اللجنة بمراجعة النتائج التي توصلت إليها اللجان الفرعية في مجالات التجارة والاستثمار، والطاقة، والسياحة، والصحة، والكهرباء والماء، والبيئة، والزراعة والأمن الغذائي، وأوصت باعتمادها، وتشكيل لجنة فرعية مشتركة تختص بالمسائل الاقتصادية والمالية والنقدية. وأبدى الوزراء ارتياحهم للنمو المتسارع (500٪ منذ عام 2002) في التبادل التجاري والاستثمار المشترك بين مجلس التعاون وتركيا،

رأي الراية

زيادة الضغوط على النظام السوري

تشكل المبادرة العربية بشأن الأزمة في سورية التي ستعرض على مجلس الأمن الدولي الثلاثاء للمطالبة بدعمها وتبنيها دوليا فرصة حقيقية لخروج سورية من النفق المظلم الذي دخلته بسبب تعنت النظام السوري ورفضه الإصغاء لصوت الشعب المطالب بالحرية والتغيير.

لقد خسر النظام السوري -بسبب مماطلته وتبنيه نظرية المؤامرة التي لا يزال أركان النظام يصرون عليها- معظم حلفائه وأصدقائه وأصبح معزولاً دولياً وتفرض على رموزه عقوبات سياسية واقتصادية.

إن دعوة المبادرة العربية لوقف العنف وسفك الدماء في سورية لتوفير الأجواء المناسبة لبدء حوار سياسي جاد من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تقود سورية في المرحلة الانتقالية إلى حين اختيار الشعب السوري من يحكمه تعد السبيل الوحيد الآن للحفاظ على مستقبل سورية ووحدتها وهويتها.

إن التحدي الذي تخوضه الجامعة العربية التي تقوم بواجبها في إطار مناصرتها لقضايا الشعوب العربية ومطالبها بالحرية والديمقراطية يتمثل في إقناع المجتمع الدولي بتبني المبادرة والضغط على النظام السوري لتطبيقها خشية انزلاق البلاد في أتون حرب أهلية بدأت تلوح ملامحها في العديد من المدن والبلدات السورية.

الشعب السوري الذي يواجه بصدور عارية رصاص النظام ودباباته يحتاج من المجتمع الدولي أن ينحاز إلى مبادئ حقوق الإنسان وحقه بالعيش بحرية وكرامة وأن تتوقف سياسة الكيل بمكيالين بسبب المصالح الدولية.

إن تبني مجلس الأمن الدولي للمبادرة العربية ودعمها يعني سحب البساط من تحت أقدام النظام في سورية واكتمال طوق العزلة حوله ما يشكل عامل ضغط حقيقيا يمكن أن يدفعه إلى التفكير بوقف استخدام العنف في مواجهة الاحتجاجات الشعبية ووقف القتل للرد على المطالبة بالحرية خاصة في ظل الارتفاع الكبير في ظاهرة انشقاق الجنود السوريين بسبب رفضهم لأوامر إطلاق النار على المواطنين السوريين والتحاقهم بالجيش الحر وهو ما ينبئ بمقدمات انهيار الجيش السوري وتفككه.

المحزن والمؤلم في المأساة السورية أن رصاص الجندي السوري يوجه للمواطن السوري كما يوجه لرفيق السلاح السوري الذي انحاز إلى جانب الشعب ورفض وصفة النظام القاتلة وأيد المطالب الشعبية، فهذا الدم العربي المسال في سورية بسبب عقلية النظام وتحجره دم غال على كل عربي يؤمن بحق الشعوب في الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية.

قواتِ الحركِة الشعبية تحتجز29 عاملا صينيا بجنوب كردفان

الخرطوم - وكالات: قال المتحدث باسم متمردي الحركة الشعبية شمال السودان الأحد إنهم احتجزوا 29 عاملاً صينياً بعد معركة مع قوات الحكومة السودانية شمال شرق جنوب كردفان التي تدور فيها مواجهات بينهم والحكومة السودانية منذ يونيو 2011.ومن جانب آخر، قال أرنو نتقولو لودي «نحتجز تسعة من أفراد الجيش الحكومي السوداني». وأضاف «أريد التأكيد أنهم في أمان ولم يصب أي منهم بأذى» نافيًا أن يكون الصينيون مختطفين، رغم القول إن المتمردين احتجزوهم ما بين مدينتي رشاد والعباسية السبت بعد تدمير متحرك للقوات الحكومية السودانية. وقال لودي إن الصينيين يعملون في بناء طريق في المنطقة. وأكد ارنو «سيظلون محتجزين في جبال النوبة حتى إشعار آخر من أجل سلامتهم ونتوقع) هجومًا من القوات الحكومية علينا». ولكن مسؤولا في السفارة الصينية بالخرطوم قال لوكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا إن إكثر من عشرين من العمال الصينيين مفقودون بعد أن تعرض موقع شركة صينية لهجوم.والصين هي المصدر الرئيسي لتسليح الحكومة السودانية كما أنها أكبر مستورد للنفط السوداني.. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ليو ويمين أن «الوزارة وسفارة الصين في السودان وضعتا خطة طارئة لمواجهة الوضع»، بحسب ما نقلت عنه وكالة أنباء الصين، وحض السلطات في الخرطوم على البدء بعمليات تفتيش عن المخطوفين. من جانب آخر، قال ارنو نغوتولو لودي لفرانس برس عبر الهاتف «نحن احتجزناهم وهم في مأمن»، في إشارة الى الـ29 عاملا صينيا، مؤكدا أن أيًا منهم لم يصب بجروح. وقال الجيش إن المتمردين هاجموا مجمعًا خاصًا بشركة بناء صينية تعمل في المنطقة بين بلدتي العباسية ورشاد الى الشمال من ولاية جنوب كردفان واحتجزوا 70 مدنيًا. وقال الصوارمي خالد سعد المتحدث باسم الجيش إن معظم المحتجزين من الصينيين وذكر أن المتمردين يستهدفون المدنيين.

البحرين تعتزم تشديد العقوبات على مهاجمي قوات الامن

دبي - رويترز:قالت وكالة أنباء البحرين إن وزير الداخلية طالب بتشديد العقوبة على الهجمات التي تستهدف قوات الأمن بعد تصاعد العنف الطائفي قبل الذكرى السنوية الأولى للاضطرابات التى وقعت العام الماضي. وقال وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة في بيان نقلته وكالة أنباء البحرين إن البحرين شهدت تصاعدًا في العنف الذي يستهدف أفراد الأمن أثناء تأدية واجبهم واستخدام الزجاجات الحارقة ضدهم. ونقلت عنه الوكالة قوله الأحداث الأمنية الأخيرة شهدت تصاعداً في وتيرة العنف واستهداف رجال الأمن والتعرض لهم أثناء قيامهم بواجبهم. وأضاف ما يجري من استهداف لرجال الأمن يدفعني من موقع مسؤوليتي للمطالبة بزيادة الحماية القانونية لرجال الأمن العام حيث لا توجد نصوص قانونية كافية ورادعة حتى الوقت الراهن. ومضى يقول وإنني لأرى أن تكون جريمة الاعتداء على رجال الأمن العام جناية تصل عقوبتها الى السجن لمدة 15 عاماً وأن تشمل هذه العقوبة المحرضين والمنفذين.وأظهر تحقيق أمرت الحكومة بإجرائه في العام الماضي أن قوات الأمن أفرطت في استخدام القوة في قمع الاحتجاجات وعذبت محتجزين لانتزاع اعترافات منهم. وقالت لجنة التحقيق المستقلة في البحرين التي رأسها محامون دوليون في نوفمبر تشرين الثاني إن 35 شخصًا منهم محتجون وأفراد أمن قتلوا في فترة امتدت حتى يونيو حزيران الماضي. وذكرت وكالة أنباء البحرين الأسبوع الماضي أن من المقرر أن يصل رئيس اللجنة محامي حقوق الإنسان الأمريكي من أصل مصري شريف بسيوني إلى البحرين في فبراير شباط لمتابعة توصيات اللجنة.

كي مون :الازمة الحالية بين الخرطوم وجوبا "تهديد كبير" للسلام

البشير يدشن السلطة الانتقالية لدارفور الأربعاء

الخرطوم - وكالات:أعلن والي ولاية شمال دارفور عثمان محمد يوسف كبر أن الرئيس السوداني عمر البشير سيدشن أعمال السلطة الإقليمية لدارفور يوم الأربعاء القادم بالمقر الدائم للسلطة بمدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور خلال تظاهرة سياسية ورسمية وشعبية كبيرة فى المنطقة تعبيرًا عن تأييد أهل دارفور لاتفاقية سلام الدوحة. جاء ذلك فى تصريحات له أمس كشف خلالها عن مشاركة الرئيس التشادى إدريس ديبي وممثلين من الاتحادين الإفريقي والأوروبي بجانب الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي .وقال والي ولاية شمال دارفور إن تدشين أعمال السلطة الإقليمية فى دارفور يجسد عمليًا النقل الحقيقي للسلطة الإقليمية لمباشرة مهامها بدارفور ويؤكد توفر الإرادة السياسية والتنفيذية من كافة الأطراف لإنفاذ وثيقة الدوحة والوصول بها إلى بر الأمان بمشاركة القاعدة العريضة المؤيدة له وتعبر أيضًا عن مدى تبني المجتمع الدولي والإقليمي للوثيقة ما يؤكد أن أهل دارفور اتجهوا للسلام باعتباره أصبح واقعا معاشا. وأوضح أن رئاسة الجمهورية ستوجه الدعوة لعدد من الرؤساء الأفارقة للمشاركة فى الحدث الكبير،ودعا الحركات المسلحة لتغليب الحوار وترك الحرب والانضمام لاتفاق سلام الدوحة الذى استجاب لكل مطالبهم. الى ذلك أعلن مفوض مفوضية نزع السلاح في السودان الدكتور سلاف الدين صالح أن مؤتمرا لوزراء داخلية دول الجوار الغربي المتاخمة لدارفور سيعقد في أبريل المقبل في الخرطوم . وسيعقد المؤتمر بالتنسيق مع اليونسيف في إطار تكثيف عملية نزع السلاح في المنطقة وتحقيق الاستقرار الإقليمى الداعم لتطورات الاستقرار والسلام التي تشهدها المنطقة حاليًا ووضع خطة تأمينية للحدود منعًا لأي توترات والاستفادة القصوى من التغيرات الإيجابية الجديدة لإيجاد منظومة تعاون أمني بين هذه الدول لاستدامة الأمن والسلام مثمنًا دور الدبلوماسية الشعبية السودانية التشادية التي ساهمت بصورة إيجابية كبيرة في برامج نزع السلاح . وأكد صالح دعم المفوضية لجميع المبادرات التي تصب في إطار دعم وتقوية العلاقات السودانية التشادية انطلاقًا من رؤية تحقيق السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء السودان والحد من انتشار السلاح على الحدود مع الجارة تشاد والتي تشهد في هذه المرحلة إنفاذ مشروعات إعمار القرى الحدودية عبر توفير الخدمات وإنشاء الصناعات الصغيرة وإنهاء كافة الخلافات والتوترات التي تهدد الاستقرار في المنطقة ،مشيرًا الى أن إنجازات سلام الدوحة وفرت أجواء مستقرة ساعدت كثيرًا للتحول من حالة الحرب والتوتر الى الاستقرار الحقيقي الذي يمكن من إنفاذ المشاريع التنموية الكبيرة التي تنقل الواقع نحو الأفضل.

الرئيس السوداني عمر البشير يشارك في القمة الإفريقية

إلى ذلك قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الأحد ان أزمة النفط بين السودان وجنوب السودان أصبحت تشكل «تهديدا كبيرا» لأمن وسلام المنطقة. وقال في قمة للاتحاد الإفريقي في العاصمة الاثيوبية إن «الوضع في السودان وجنوب السودان وصل الى نقطة حرجة، وأصبح يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن في أنحاء المنطقة». وكان جنوب السودان انفصل عن الخرطوم في يوليو الماضي بعد عقود من الحرب، ولكن لا تزال الكثير من القضايا الرئيسية عالقة ومن بينهما الخلاف الحاد حول رسوم عبور خطوط الأنابيب التي تنقل النفط من جنوب السودان الى ميناء في السودان. وإضافة الى ذلك لا يزال التوتر سائدًا بشأن الحدود التي لم ترسم بعد بين الجانبين وتقطع حقول النفط، إضافة الى مزاعم كل من الطرفين بدعم قوات من المتمردين ضد بعضهما البعض. وقال بان كي مون إن «على المجتمع الدولي التحرك، ويجب عليه التحرك الآن .. فطالما بقيت هذه القضايا دون حل، فإن التوترات ستزداد». وردًا على سؤال للصحافيين حول ما إذا كان يخشى اندلاع حرب مرة أخرى، قال بان «هذه مسألة أخرى تثير قلقي كأمين عام (للأمم المتحدة). وهذا هو سبب اجتماعي مع أكبر عدد ممكن من الزعماء الأفارقة». وقد طالبت دولة جنوب السودان كذلك بتسليمها منطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها والتي يدعي الطرفان أحقيتهما فيها ويسيطر عليها جيش الشمال منذ اقتحامها العام الماضي عقب عرقلة استفتاء كان من المقرر أن يجري في تلك المنطقة. واتهم بان كي مون الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس جنوب السودان سلفا كير بـ»الافتقار الى الإرادة السياسية». وحث بان كي مون البشير بصفة خاصة على التعاون لحل الأزمة. وقال «أحثه (البشير) مرة أخرى على التعاون التام مع الأمم المتحدة».